Issn:2572-0023

موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بعض قضايا الثورة الجزائرية في الداخل من خلال وثائق أرشفية (1960-1961)

د/أحمد مسعود سيد علي
جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

مقدمة:

شكل الخروج الاضطراري لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى في فيفري1957، اثر اعتقال الشهيد العربي بن مهيدي إيذانا بتكريس الصراع بين قيادة الثورة بين الخارج والداخل صراعا كان في بدايته مقتصر على الوفد الخارجي للثورة ممثلا في شخص جماعة احمد بن بلة والقادة الميدانيون للثورة بالداخل،وعلى الرغم من إن هذا الصراع ظل خافتا إلى ما بعد انعقاد مؤتمر الصومام في آوت 1956، فانه سرعان ما تم احتواؤه- على الأقل مؤقتا- من طرف قيادة الثورة بالداخل بعد حادثة اختطاف طائرة زعماء ج.ت.و. الخمس، في 22اكتوبر 1956،لكن امتعاض بعض قادة الداخل من مقررات الصومام،وسع من دائرة الصراع بين القيادتين الداخل والخارج هذه الأخيرة الذي همش بعض قيادتها بعد مجيئ قادة لجنة التنسيق الجدد-اوعمران ضد محساس...، لمين دباغين ضد بقايا جماعةبن بلة في القاهرة- ستتحالف مع قادة الداخل ضد قيادة الثورة بالخارج، تحالفات توسع دائرتها مع تطورا الكفاح المسلح وسياسة التطويق الحدودي بدءا من جوان 1957،اثر بناء خط موريس ثم صيف 1958،بتعزيز الخط بخط شال مما فرض حالة من الاختناق عاشتها الولايات بالداخل وانعدام شبه كلي للاتصالات مع قيادة الثورة بالخارج ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة التي شكك البعض في شرعية تأسيسها، هذه الأخيرة ستسعى لتدارك الوضع مع نهاية سنة 1959، اثر انتهاء أشغال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959،18/12/17 جانفي 1960، بتعزيز حضورها بالداخل عن طريق تسخير كل جهودها لإعادة ربط الاتصالات مع القادة الميدانين للثورة والتحضير لعمليات المفاوضات التي غدت تلح في الأفق.

1- الوضع العام للثورة عشية انتفاضة 1960/12/11:

لم يكن قادة الخارج يحملون تصورا كاملا ودقيق عن أوضاع الثورة بالداخل، لكنهم كانوا على علم بالمأزق الذي آلت إليه أوضاعها جراء سياسة الطوق الحدودي الذي عززت مع بداية صيف1958، ببرنامج شال الجهنمي، وهو ما أكده السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية غداة انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1961 خلال تقديمه لحصيلة نشاط وزارته أمام المؤتمرين،موضحا مساعيه في هدا الاتجاه بغية الإسراع في تدارك الوضع داخل الولايات، استجابة للظرف الطارئة ومن أجل إعطاء الأولوية للداخل,قامت وزارة الداخلية ضمن ح.م.ج.ج. بدراسة الوضع، والتعجيل باتخاذ التدابير اللازمة،وتسخير جميع الإمكانات للداخل كما قامت ذات الوزارة بتنظيم ندوة لإطارات جبهة وجيش التحرير في المغرب الأقصى بتاريخ 1960/02/05، توجت أشغالها بإصدار توصيات يمكن حصرها في:

– ضرورة توجيه كل الجهود نحو الداخل، وأهمية هذا الأخير على الخارج والإقرار بحيوية النشاط الخارجي الذي لا يقل شأنا بدوره في الإستراتيجية الشاملة للثورة.

– الإسراع لربط الاتصالات من جديد مع الداخل، وذلك عن طريق تفعيل شبكة الاتصالات مع خلايا جيش التحرير داخل الولايات[1].

لكن لا الخارج كان بإمكانه ربط الاتصالات من جديد مع الولايات آنذاك ولا هاته الأخيرة كان بإمكانها أن توجد آلية إيجاد آلية جديدة تعيد ربط العلاقة مع الخارج على حد تعبير لخضر بن طوبال، وهو وإن لم يفصل في مسألة هدا العجز الكلي، فإن الأمر في حقيقته كان متعلق بحدة الوقع الذي خلفه برنامج شال، إن على مستوى العمليات العسكرية داخل الولايات وعزلها عن بعضها البعض، أو على مستوى الحدود التي تم تطويقها بخط ثاني بداية من صيف 1958، جماهيريا فإن عدد السكان الذين اقتيدوا نحو المحتشدات تضاعف حتى غدة الجزائر محتشد كبير.

كان على الثورة أن تنتظر وثبة جماهيرية ترفع عنها هده الحواجز وتقلب موازين القوة، وهو ما أكده السيد لخضر بن طوبال بأن قيادة الخارج لم يكن بوسعها فعل أي شيئا في تلك الأثناء، إلى قيام مظاهرات1960/12/11[2].

1:MOHAMED HARBI Les archives de la révolution algérienne E jeune Afrique Paris1980,p275 .

2– م.م.و. للأرشيف:و.م.و.ث.ج:تقرير بن طوبال ,المصدر السابق.

كان على قيادة الخارج المسارعة لتدارك الوضع وهي ترى في جحافل الجماهير الشعبية تتجاوزها في تنظيم انتفاضة عفوية تجاوزت كل التصورات، لقد كان موقف بن طوبال[1] بخصوص انتفاضة 1960/12/11 شبيها بموقف عباس فرحات وبقية المؤتمرين خلال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة 09-1961/08/27، فهو كان نتيجة لغياب الاتصال في تلك الفترة (ديسمبر1960) بالنظر إلى سياسة التطويق الحدودي ومخطط شال الذي عزل الولايات عن بعضها البعض وبالتالي عزلها عن قيادة الثورة بالخارج,وهو ما يوضحه تقرير بن طوبال السابق الذكر عن الوضع الداخلي للثورة.

وأيا كان فإن انفجار الجماهير الشعبية في 1960/12/11 أعاد بعث الأمل من جديد وأكد لفرنسا بأن وراء الثورة قوة تستمد وجودها من الجماهير التي أكدت على وعيها السياسي حينما رفضت العنف ضد الأوربيين العزل، ولعل –مدينة الجزائر–غسلت ماء وجهها وانتقمت لتقاعسها سنة1830 حيث شكلت ديان بيان فو جديد للسلطات الاستعمارية[2]. وهي بذلك أبرزت مدى تعلقها بسمو الثورة التحريرية[3].

وعلى الرغم من التأويلات والتفسيرات التي حاول بعض رواد المدرستين الاستعمارية والوطنية منحها إياها اي الانتفاضة– من جهة النظرة الوطنية يكفي الاطلاع على قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة، أي ديسمبر1959–جانفي1960 حيث سجل هذا الأخير أن المجلس عين لجنة تكونت من السادة: ع.الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال عبد الحميد مهري وكريم بلقاسم,أسندت لها مهمة التحضير للانتفاضة الشعبية في شهر نوفمبر 1960,لكنها تأجلت بسبب التطورات التي شهدتها الساحة السياسية إثر التصريحات التي أدلى بها ديغول خلال نفس الشهر[4].

1 – م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج:تقرير بن طوبال . علبة م:39 C0

2- ALAIN JACOB -D UNE ALGERIE A L AUTRE E CRASSET -PARIS 1963 p94.
Et voir aussi : HENRI ALLEG :la guerre d'algerie-E temps actuel-paris 1981 ;p :265

3- م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: رسالة الولاية الثانية إلى ح.م.ج.ج.1961/02/13 , ع م:C043.

4- د.م.ع.الزبيري تاريخ الجزائر المعاصر ج:2,ص:214.

فإن قادة الخارج آنذاك فهموا بسرعة اللعبة السياسية سواء في صراعهم ضد العدو أو ضد بعضهم البعض، فهموا ضرورة الظهور بمظهر موحد أمام الرأي العام والتودد للولايات بالداخل لكسب تعاطفها- أو ولاءها-في معركة مزدوجة ضد عدو غاشم وضد رفقاء أنداد.

2- مساعي الحكومة المؤقتة لتدارك الوضع 1961/1960:

سعت الحكومة م.ج.ج.إلى تحديث وسائل الاتصال مع الولايات ,عن طريق استحداث شبكة إذاعية بالولايتين الأولى[1] والسادسة[2]، وإن ظلت الاتصالات متقطعة وغير فعالة فإنها ساعدت في الحفاظ على ربط العلاقات بين قيادة الثورة بالداخل والخارج[3] ,ونفس العملية حاولت القيام بها قصد إحداث شبكة إذاعية في نوفمبر 1960بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة,إلا أن فعالية الاتصالات ظلت ناقصة إلى غاية ديسمبر 1960 وبداية من جانفي 1961[4] ستصبح ذات جدوى بطريقة مستمرة ,وهو ما ساعد على إرسال تعليمات للولايات وتوجيهها وإبلاغها بنشاط الحكومة.م.ج.ج.ويمكننا رصد طبيعة هذه الاتصالات في:

1- إرسال التعليمات:

لقد أحدثت شبكة الاتصالات التي استحدثتها وزارة التسليح والاتصالات العامة منذ جانفي1961 نقلة نوعية في مجال الإعلام والاتصال بالنسبة للثورة بالداخل,فبداخل التراب الوطني أنشئت أربع محطات بث إذاعي ،في الوقت الذي سعت فيه مصالح الوزارة من تمكين الولايات للحصول على أجهزة الاتصال الضرورية ،وفي هذا الإطار تم تحضير 12 فرقة مختصة في أجهزة الراديو نوع AN/GRC9 ،أوفد منها خمس فرق إلى الداخل وعلى الرغم من أنها لم تنج من ضربات العدو، فإنه تم استغلال هذه الشبكات على المستويين العسكري والسياسي[5]، ففي المجال السلف الذكر جعلت من الداخل يتنفس الصعداء بعد أن أعيد ربط الاتصال مع الحكومة المؤقتة التي أخذت ترسل في التعليمات تماشيا مع مقتضيات الظرف.

1- أنظر برقية مجلس الولاية الأولى إلى هيئة الأركان العامة ع م:C043.

2- أنظر برقية الولاية السادسة الموجهة إلى المجلس الوطني خلال اجتماعه 1961/08/18, ع م:C043.

3-م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال ,ع.م:C039.

4-انظر نفسه.

11م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج . دورة أوت 1961تقرير عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة علبة مصورة .رقم 0025 ..

إن التعليمات التي وجهتها ح.م.ج.ج إلى الولايات كانت تهدف لاستغلال الوضع الذي أحدثته مظاهرات1960/12/11 قصد تأطير حركة الزخم الكبير التي عبرت عنها الجماهير الشعبية في المدن، وتطوير عنصر الثقة بين الجزائريين ومراقبتهم خلال المظاهرات للحيلولة دون الوقوع في مؤامرات العدو، وتوظيف هذا العنصر الجديد والنقلة النوعية في المقاومة ضمن المعركة الحاسمة التي كانت بصددها الثورة آلا وهي معركة المفاوضات عبر الحفاظ على وحدة التمثيل لجبهة التحرير ووحدة الشعب والتراب الجزائريين.

ففي تعليمة وجهتها وزارة الداخلية ضمن الحكومة المؤقتة إلى مجلس الولاية الأولى في شهر جانفي1961[1] أقرت من جهتها الحكومة بالصعوبات التي كانت تعيشها الولاية إن على مستوى الإمداد بالسلاح والإطارات أو التموين والتمويل، لكن كعادتها كانت تقدم وعود بضرورة اتخاذ إجراءات فورية، وراحت تركز على قضية استغلال الأوضاع التي خلفتها انتفاضة ديسمبر1960، وذلك ب:

2- طريقة تأطير وتنظيم الجماهير الشعبية:

دعت وزارة الداخلية في تعليماتها السابقة الذكر إلى إعادة بعث تنظيم جبهة التحرير الوطني ذاته بطريقة تصاعدية لاحتواء الجماهير وتعويدها بمرونة على هذا التنظيم، القائم أساسا على الولاء للجبهة والحكومة المؤقتة، وهي بذلك أي الجماهير مطالب بتطبيق شعارات الحكومة المؤقتة، ومن الضروري أيضا أن يكون انتشار هذا التنظيم الذي يستوعبها هرميا يبدأ من العائلة،المسكن والمكتب والورشة أو المصنع بحيث ينتظم الكل وفق تقسيم تراتبي، وكل حسب انتمائه المهني من أصحاب المهن الحرة، التجار، الموظفين والمثقفين فيما يتم التركيز على عمال الميناء لشل اقتصاد العدو في حال الدعوة إلى إضراب،وبغية تجسيد الشعور الوحدوي والتضامني بين الجماهير على النساء المناضلات أن يقمن بزيارة عائلات ضحيا سياسة القمع الاستعماري، ويؤازرنهم ويحضرن أنفسهن لتصميم شعارات الحكومة المؤقتة في حال الدعوة إلى تنظيم مظاهرات.

3- توجيه النشاط الجماهيري:

أبرزت ذات التعليمة الواردة من قبل أن الحكومة المؤقتة قدرت حجم مظاهرات ديسمبر1960، التي تجاوزتها وهي بذلك أي الحكومة أرادت الاستفادة من هذه التجربة وتثمينها،وفي

1-تعليمة الحكومة المؤقتة لمجلس الولاية الأولى 1961/01/10، مذكرات الرائد مصطفى مرا ردة- ابن النوي- تقديم د يوسف مناصريه، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، ط دار الهدى الجزائر2003،ص:263/255.

هذا الصدد دعت إلى ضرورة توجيه النشاط الجماهيري بما تقتضيه مصلحة الثورة ووفق ما تسطره الحكومة المؤقتة من شعارات وتوجهات سياسية،وعليه فإنها دعت إلى الحذر من مغبة السقوط في مغامرات المظاهرات التي قد توظفها قوى الاستعمار لصالحها،لأجل ذلك دعت الجماهير إلى عدم التظاهر إلا بأمر منها ،لتأكيد سلطتها وتضامن هؤلاء مع مواقفها السياسية، كما حذرت من:

-عدم اللجوء إلى الإضراب إلا بأمر من الحكومة المؤقتة.

- عدم إشراك الجماهير في العمليات الفدائية والتخريبية فهي من اختصاص نظام جيش وجبهة التحرير الوطني.

- منع الجماهير من كتابة التعليمات والمناشير فهي أيضا من اختصاص التنظيم السياسي العسكري لجبهة التحرير الوطني.

- في الظروف الحالية يجب تجنب سياسة المقاطعة الاقتصادية

- توجيه حماس الجماهير نحو المرونة السياسية بمعنى تأطير هذا الحماس وتهذيبه بطريقة لا تجعله ينساق وراء عدوان عنصري -جزائري ضد أوربي- أو تطرف ديني-مسلم ضد يهودي أو مسيحي- وتفادي أية عمليات سطو على ممتلكات الأوربيين من محلات وسيارات...، بل بالعكس على الجماهير الشعبية أن تتعود الاتصال بالأقلية الأوربية المعتدلة والتحدث معها على مستقبل الجزائر وطمأنتها،وهي بذلك حتى ولو لم تحقق الهدف من اتقاء شر هذه الطائفة فإنها ستزرع الانقسام والاضطراب بين المعمرين أنفسهم.

من جهة أخرى دعت الحكومة المؤقتة بغية إعطاء الثورة نفس جديد واستغلالا للظروف التي خلفتها انتفاضة ديسمبر1960، قصد المحافظة على حركة ونشاط الجماهير الشعبية وإشراكها في الحملات الموجهة خدمة للثورة التحريرية، دعت إلى:

- تنظيم حملات تضامن مع المعتقلين وعائلتهم.

- العمل على توجيه رسائل تضامن إلى المعتقلين وتقديم إعانات إلى ذويهم.

- التنديد بالأعمال الدنيئة التي يقوم بها جيش الاحتلال في حق النساء الجزائريات وكشف ذلك للصحف الفرنسية والأجنبية.

– زرع روح التضامن والتآزر بين الجماهير الشعبية، فحينما يطال القمع الاستعماري حي من أحياء المدن إلا وقامت بقية الأحياء معبرة عن تضامنها معه وكذا الأمر بالنسبة للمدن.

– تدريب الجماهير على كتابة رمز الاستقلال بحرف –I– ورمز الانتصار بحرف —V

– تعويد هم على التحية بالأصبع الشاهد

– تهيئة الجماهير لمظاهرة وطنية غداة تنصيب الهياكل التنفيذية التي يعتزم ديغول وضعها

– تنظيم حملة وطنية لنزع جميع الملصقات التي ينشرها العدو.

– دفع الجماهير للتحدث علنية ودون عقدة خوف وفي إطار عام على المشاكل السياسية التي ستواجهها الجزائر المستقلة تحضيرا لغد قادم.

4– الشعارات:

ولكي تتم عملية تأطير وتوجيه الجماهير الشعبية بما يخدم مصالح الثورة، ولتأكيد سلطة هذه الأخيرة على جمع الجماهير الشعبية قاطبة وجب توحيد كل أشكال النشاط السياسي الذي تقوم به وفق منهج تنظيمي موحد وشعارات سياسية موحدة كلها تنبع من إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وتوجهات قيادتها التنفيذية، وعليه فإن الشعارات الواجب التمسك به في الظروف الحالية للثورة هي[1].

- الجزائر المستقلة ضد شعار المتطرفين من الكولون الجزائر فرنسية، وضد أسطورة الجزائر جزائرية الذي كانت تنادي به الكومة الفرنسية.
- تحيا جيش وجبهة التحرير الوطني وتحيا الحكومة المؤقتة.
- ضد كل نظام خاص تسعى إلى إقامته الحكومة الفرنسية سواء كونفيدرالي أو استقلال ذاتي...
- لا للمفاوضات إلا مع الحكومة المؤقتة.
- التمسك بوحدة المغرب العربي للتصدي لأي مشروع استعماري يريد زرع الشقاق بين الأشقاء العرب.

5–الموقف الواجب اتخاذه تجاه المناوئين للثورة:

1–تعليمة الحكومة المؤقتة لمجلس الولاية الأولى 10/01/ 1961، نفس المصدر السابق.

بالنظر إلى الظروف التي كانت تمر بها الثورة التحريرية حينذاك وهي تحضر لعقد مفاوضات علنية ورسمية مع العدو، بدا في تقديرنا خطاب قادة جبهة التحرير الوطني تجاه المناوئون للثورة يأخذ أشكال مرنة،ويكتسي طابع الحكمة والتعقل،والظاهر أن هذا التوجه تبنته الحكومة المؤقتة مجبرة ضمن إستراتيجية الاحتواء وبسط النفوذ على كامل الساحة الوطنية وعدم ترك المجال مفتوح لأي شريحة أخرى قد يعول عليها العدو لاستغلالها كورقة ضغط أثناء المفاوضات وبالتالي التشكيك في شرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني[1]،لأجل ذلك جاء محتوى التعليمات التي أرسلتها الحكومة المؤقتة إلى مجلس قيادة الولاية الأولى بخصوص هذا الموضوع، تدعو الجماهير الشعبية وإطارات جيش وجبهة التحرير الوطني، إلى ضرورة التميز بين فئة الحركة ذاتهم ففيهم النذل والقذر وفيهم من اقتيد نحو ذلك الخيار مجبرا وعن ضعف عزيمة، وهو الأمر الذي سجلته قيادة الثورة بالنسبة للكثير من الحركة الذين قدموا مساعدات في حدود إمكانيتهم لعناصر جيش وجبهة التحرير الوطني، لأجل ذلك وجب استمالتهم لصفوف الثورة وتعزيز قوتها بهم عن طريق الاتصال بهم ومضاعفة اللقاءات معهم وإقناعهم بضرورة العدول عن المواقف السلبية وجعلهم يؤمنون بأن النصر قادم وأن استرجاع السيادة المغتصبة آتية إن عاجلا أو آجلا[2] .

6- دور الطلبة: غني عن التعريف لما هو الدور الذي قد يقوم به الطلبة في مجال النشاط الإعلامي والدعائي لصالح الثورة، وهم بذلك يقتصرون الطريق ويوفرون جهد وعناء الكثير من إطارات الجبهة لشرح قضايا الثورة،عن طريق الاتصال بالصحافة وتعريفها بأبعاد حركة الجماهير السياسية الحاضنة للثورة وتزويدها بحقائق عما تعانيها من سياسة قمع،كما يمكن التعويل على هذه الفئة في كتابة وصياغة اللوائح وفق الشعارات السياسية التي تدعو إليها الحكومة المؤقتة[3].

7 – المنتخبون: وهم يشكلون الشريحة الواجب تغيير اسراتيجية التعامل معهم، من نواب وسيناتورات ،مستشارون عامون و بلديون،لا فرق بينهم وبين الحركة، بمعنى يجب التخلي عن سياسة التصفية الجسدية

1-يبدو أن هذه القضية ظلت من الهواجس الخطيرة التي كانت تقلق في قادة الثورة بالداخل والخارج على حد سواء بخصوص أحادية وشرعية التمثيل لجبهة التحرير الوطني لكافة شرائح المجتمع الجزائري،ففي الرسالة السابقة الذكر التي وجهتها الحكومة المؤقتة إلى مجلس الولاية الأولى وردة جملة مقتضبة في بدايتها ونهايتها يجب على شعبنا..مع بني مزاب ليشرح لهم... وهي دعوة من دون شك إلى مناضلي جيش وجبهة التحرير الوطني لضرورة تعبئة ما تبقى من هذه الفئة وعدم تعامل معها وكأنها طائفة مميزة عن بقية الشعب الجزائري لكن لسنا ندري إن كان الاقتضاب في نص الرسالة هو نفسه في نفس الرسالة الأصلية ،أو هو عبارة عن اجتهاد قام به مقدم المذكرات التي وردة فيها نص الرسالة تفاديا لإيقاظ حزازات غدت الجماهير اليوم في غنا عنها،أنظر مذكرات الرائد مصطفى مراردة، نفس المصدر السابق ص:259

2- نفسه المصدر السابق ص:259

-3 مصطفى مراردة: المصدر السابق، ص259.

التي كانت تطالهم من طرف مناضلي الجبهة، فهم بيادق ظلت إدارة الاحتلال توظف فيهم ضد صالح القضية الوطنية،لأجل ذلك وجب تجميد نشاطهم واستمالتهم لتوظيفهم لصالح الثورة وهم مستعدون لذلك بالنظر إلى ما آلت إليه أوضاع الثورة ،حتى أن بعضهم ربط اتصالات مع قيادة الثورة في فرنسا وأبدوا استعدادهم للتعاون، وهو ما تم عمليا بحيث أصبحوا يطبقون في تعليمات الحكومة المؤقتة إن الثورة بحاجة لهذا الصنف خاصة بالداخل بغية جرهم لاتخاذ مواقف جريئة وكلها تصب في صالح مبادئ الثورة،مواقف منددة بـ[1]:

- سياسة القمع الاستعماري تجاه الجماهير الشعبية أي كان شكلها.

-التنديد بمشاريع التقسيم التي غدت تلوح في الأفق.

- الوحدة الترابية الكاملة للجزائر بما في ذلك الصحراء.

- ضد إقامة أي نظام حكم فيدرالي يقوم على أساس عرقي ومذهبي.

- رفض الدخول في أي صيغ إجرائية يطرحها الجنرال ديغول من التفاوض مع الحكومة المؤقتة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن خطاب من هذا النوع وفي ذلكم الظرف يعبر عن رؤية سياسية سليمة وواقعية انتهجها فريق الحكومة المؤقتة الجديدة[2]، وهو يحمل في طياته كل التوجسات من مناورات الجنرال ديغول التي كانت تكرس سياسية إشراك قوة ثالثة تقلل من شأن جبهة التحرير الوطني وتشكك في مصداقيتها،وبالتالي تدفعها إلى التفاوض من موقع ضعف، كانت معركة كسب رهان جميع شرائح المجتمع الجزائري، هي المعركة الوحيدة التي ظلت تنهك في قوى الطرفين، غير أن إقدام الحكومة المؤقتة على تبني هذا النوع من الاسترتيجية السياسية في التعامل حتى مع أولائك الذين أعلنوا عداؤهم ضد الثورة في وقت مبكر ومحاولة تنقية صفوفهم باستمالتهم إلى المشروع الثوري، وحتى مع فئة المنتخبين التي كانت إلى وقت قريب لا تأبه بما كانت تعانيه الجماهير الشعبية، والتعويل عليها لمقاطعة عروض ديغول في إمكانية إشراكهم ضمن لجان تنفيذية خاصة بالمفاوضات إن دعوة الداخل إلى محاولة إقناع هذه الفئة من عدم

1-مصطفى مراردة: المصدر السابق، ص259.

2- إشارة هنا إلى منصب وزارة الداخلية الذي كان يتولاه في عهد حكومة فرحات عباس الأولى والثانية العقيد لخضر بن طوبال1958 سبتمبر/أوت1961، فبإجراء مقارنة بسيطة ما بين طبيعة التعليمات التي كان يوجهها بن طوبال والتقارير التي كان يوردها أثناء أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة ديسمبر1959، جانفي 1960، ودورة أوت 1961 سابقا والتعليمات الجديدة الواردة في المتن بتاريخ جانفي 1961نلحظ الفرق في الخطاب السياسي.

التعامل مع إدارة الاحتلال ودعم الثورة كان عبارة عن محاولة لإسالة لعاب هؤلاء- الذين إن استجابوا لنداء الجبهة فإنهم سيكنون محظوظين في قيادة مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة-، كل ذلك في نظرنا كان ينم على كفاءة سياسية وبعد نظر لجزائر ما بعد الاستقلال التي ستكون في حاجة إلى كافة أبنائها لخوض معركة البناء والتشييد.

8- قادة الداخل والمفاوضات:

إن إعادة ربط الاتصال مع قيادة الثورة بداخل التراب الوطني بدية من جانفي 1961،ساعد في إعطاء نفس جديد للمحادثات الفرنسية الجزائرية،فملف هذه القضية في مسار الثورة انتقل في هذه الفترة من محادثات عادة ما كانت تعقد سريا، إلى مفاوضات علنية ورسمية بداية من أيفيان الأولى ماي1961، وما من شك في أن النشاط الدبلوماسي للثورة هو الذي ساهم في إيجاد هذه الظروف في تلكم الفترة،لكن هذه الأخيرة كانت بحاجة ماسة إلى تعزيز قوتها بالداخل لتأكيد أحادية وشرعية تمثيلها لآمال وآلام الشعب الجزائري،كان على الثورة إذاك ألا تترك الفرصة لأي فراغ داخلي يستغله الخصم في مجال المناورات خلال المفاوضات،كما كان الشأن أثناء محادثات مولان في جوان 1960،حيث جر بعض قيادي الولاية الرابعة نحو فكرة سلم الشجعان[1]، وهو الأمر إلى أشارت إليه التعليمة التي أرسلت بها الحكومة المؤقتة للولاية الأولى في جانفي1961، حينما حذرت من مغبة الوقوع في شراك العدو الهادف إلى تقسيم وحدة الشعب الجزائري بين المزاب والعرب وهؤلاء والقبائل، من جهتها وإيمانا منها بضرورة إشراك الداخل في القضايا المصيرية للثورة خصوصا ما تعلق منها بالمفاوضات وإدراكا للمخاطر التي قد تنجر عن تغييب الداخل و عدم إخطاره بمجريات المفاوضات،سارعت الحكومة المؤقتة وقبل انعقد لقاء أيفيان الأول في ماي1961، بإبلاغ الداخل عن عمليات التحضير وشروط المفاوضات التي قامت بها الحكومة المؤقتة،على مستويين:

الخارجي: حضرت الحكومة المؤقتة للقاء أيفيان الأول ب ضبط كل الملفات من طرف الوفد المكلف بعقد اللقاء مع الجانب الفرنسي، ومن جهة أخرى قامت قبل نشر البيان الخاص باللقاء المزمع عقده في أيفيان بإجراء سلسلة من الاتصالات مع الدول الشقيقة(المغرب، ليبيا، الجمهورية العربية المتحدة،العراق، العربية السعودية) والصديقة (من البلدان الإفريقية، غانا،غينيا، مالي، والبلدان الأسيوية،

1- أنظر م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال ,ع.م:C039.

اندونيسيا، الهند يوغسلافيا) بغية توضيح رؤى وشروط جبهة التحرير الوطني الثابتة في مجال المفاوضات،وفي ذات الأثناء الحفاظ على الديمومة في الاتصال مع السفارات الشقيقة والصديقة،إعلاميا أكدت التعليمة أن الحكومة المؤقتة تعمل بشكل دءوب على التصدي للحملات الإعلامية التي تروج لها الدوائر الاستعمارية، وتسعى إلى فضح كل المناورات الديغولية في المجال الدبلوماسي للتضييق على الحكومة المؤقتة[1].

الداخلي: تم إشعار أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة الأركان العامة من طرف رئيس الحكومة المؤقتة استعداد الجانب الفرنسي للقاء رسمي وعلني.

أما على المستوى التنظيمي للمفاوضات،فإن الحكومة المؤقتة أخطرت جميع المناضلين في خلايا جبهة التحرير الوطني والإطارات على مستوى الحدود الشرقية والغربية،بأن الاتصالات الجارية آنذاك مع الطرف الفرنسي لم تباشر النقاش في أيا من القضايا الأساسية للثورة،بل كانت تمهد لعقد لقاء رسمي لبدء المفاوضات.كما نبهت ذات التعليمة قيادة الثورة بالداخل أن انطلاق المفاوضات لا يعني البت حلول السلام، فالمرحلة التي تمر بها الثورة هي من بين أخطر المراحل، والطريق نحو الحرية لا يزال بعيد المنال بالنظر لتباعد رؤى الطرفان، لأجل ذلك دعت إلى ضرورة مواصلة المجهود الحربي والعمل على أنهاك العدو وتبديد قواه وتعبئة جميع طاقات الجماهير الشعبية ورصها وراء الحكومة المؤقتة، هذا ولم تفوت هذه الأخيرة الإشارة في هذا المجال إلى أكبر مكسب حققته الثورة إلى ذالك الحين بإرغام العدو على قبول التفاوض مع أولائك الذين كان إلى وقت قريب يصفهم بالخارجين عن القانون، وفي الأخير أكدت تعليمة وزارة الداخلية السابقة الذكر أن الرهان في معركة المفاوضات قائم على وحدة الشعب والتفافه حول قيادته الثورية المتمثلة في الحكومة المؤقتة.

كما أكدت تعليمة وزارة الداخلية أنها تعمل بالتنسيق مع وزارة الإعلام وبشكل مستمر لإبلاغ كل مناضلي الجبهة بمسار المفاوضات وتطوراتها، وفي جانب آخر تسهر هذه الأخيرة على إصدار مذكرات للرد على ادعاءات الصحف الاستعمارية والفرنسية[2].

من خلال ما سبق يبدو للمتتبع لطبيعة التعليمات التي كانت توجهها الحكومة المؤقتة إلى قيادة الثورة بالداخل،أنها كانت تهدف إلى طمأنة أعضاء المجالس الولائية وعموم مناضلي جبهة التحرير الوطني،

-أنظر تعليمات وزارة الداخلية للولاية الأولى مارس1961، في مذكرات الرائد مصطفى مراردة، مصدر سابق ص:264/ 2661

2-أنظر نص التعليمة بالملحق رقم:12 من مذكرات الرائد مراردة ص:265

من الخلية إلى النواحي ومن الفوج إلى ضباط جيش التحرير الوطني، فالتعليمة السابقة الذكر أوضحت أن قيادة الثورة قبلة الدخول في مفاوضات رسمية وعلنية مع العدو،بعد استشارة كل كوادر ومناضلي جيش وجبهة التحرير الوطني بما فيهم أعلى هيئة أي المجلس الوطني للثورة التي كانت من ضمن صلاحيته تفويض الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات،لكن علينا الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطني للثورة لم يستدعى لمناقشة هذه القضية بل اكتفت الحكومة بإبلاغ أعضائه كما أشارت إلى ذلك ذات التعليمة ولن يستدعى أيضا إلا لاحقا لمناقشة أرضية أيفيان الثانية خلال لقاء ليروس في فيفري 1962[1]، إن طبيعة هذا الخطاب السياسي في التعامل مع الداخل يبرز في اعتقادنا مدى عمق الصراعات السياسية التي كانت تنخر في أجهزة الثورة، من جهة ومن جهة أخرى يبرز كيف حاول الفريق الحكومي الأخير على عهد الرئيس بن يوسف بن خدة، تفادي الصراعات القديمة والأخطاء التي وقعت فيها أجهزت الثورة من قبل، لأجل ذلك حاولت ذات التعليمة حينما تحدثت عن إشراكها لجميع هياكل الثورة واستشارتها في مجال المفاوضات،حاولت الظهور بمظهر الفريق المنسجم، كي تزرع من جديد الثقة في النفوس وتجعل الداخل يتعلق بقيادة مؤهلة وكفؤت آخذت على عاتقها ملف المفاوضات بجدية ومثابرة حينما حاولت شرح رؤاها إلى الدول الشقيقة والصديقة لجلب تعاطفها، الأمر الذي يعني أن للثورة حلفاء وعلى الداخل أ ن يطمأن نفسه بأنه ليس بمفرده يخوض في المعركة، وأن معركته هذه ستعزز من الدعم الدولي للثورة وتجر العدو نحو الاعتراف بشرعية وعدالة القضية الجزائرية، وتدفع فريق الحكومة المؤقتة للقاء الوفد الفرنسي من موقف قوة وخوض غمار مفاوضات لن تنتهي إلا باسترجاع السيادة الكاملة والحافظ على ثوابت الثورة.

وهو الأمر الذي أكدته قيادة الثورة بالخارج في تعليمة أخرى أرسلت بها إلى مجلس الولاية الأولى في شهر مارس سنة 1961،وبأسلوب مباشر وواضح ألحت الحكومة المؤقتة على إبراز قضية البدء في الدخول في مفاوضات مع العدو،باعتبار هذا الأخير هو الذي اضطر إلى دعوت جبهة التحرير الوطني للجلوس على طاولة المفاوضات، ومناقشة قضايا الثورة العادلة،كما أكدت الحكومة المؤقتة في تعليمتها هذه إلى مجلس الولاية الأولى على ضرورة إعلام الجماهير الشعبية بأن حكومتهم لن تتخلى عنهم ،ولن تتنازل خلال على المفاوضات على وحدتي الشعب والتراب الجزائري،ولن تدعو إلى وقف القتال حتى في حال تحقيق الاتفاق العام، فإنها لن تدعو إلى وضع السلاح كما حذرت الحكومة المؤقتة قادة الداخل في

2-م.و.للأرشيف،م.م.و.ث.ج.1962/27/22،علبة رقم11،ملف رقم04

حال نجاح هذه المفاوضات، فإن إدارة الاحتلال ستسعى إلى زرع الفتنة والترويج لحملات إعلامية مغرضة مفادها أن القيادة التنفيذية للثورة لا تسيطر على الوضع[1].

لقد جاء أسلوب هذه التعليمة في شكل تخوف من طرف قيادة الثورة بالخارج من مغبة أن يكون تصور قادة الداخل تصورا سطحيا، غير مبني على الثقة في الحكومة المؤقتة، وبالتالي فإن هذه الأخيرة أرادت إزالة كل التباس وغموض من شأنهما أن يزرع تشويش على قادة الداخل وعموم الجماهير الشعبية، من احتمال انسياق حكومتهم الثورية وراء حلول نيوكولونيالية تنسف كل تطلعات الشعب الجزائري ولا تنسجم مع تضحياته الجسام[2].

كما كانت تهدف عملية الاتصالات إلى إبلاغ قيادة الداخل بمجريات المفاوضات وشرح رؤى ح.م.ج.ج. والتركيز على قضية الصحراء التي عقدت من مسار المفاوضات، لذلك قامت ح.م.ج.ج. بإرسال مشروع دعائي على الولايات 1961/06/12[3] قصد تعبئة الجماهير ضد محاولة تقسيم التراب الوطني، وهو ما تم بالفعل حيث لبت الجماهير الشعبية نداء ح.م.ج.ج. من خلال مظاهرات 1961/07/05، ففي الجنوب الجزائري وحده وصل 1600منشورا بعثت به قيادة الثورة من الخارج لتوضيح قضية الصحراء، والمؤامرة التي تحاك حولها، وهو ما جعل خلايا ج.ت.و. تسعى لربط العلاقات

مع كبار شيوخ القبائل الصحراوية وهو ما ساعد على إفشال مشاريع الإدارة الاستعمارية القائمة على التشكيك في وحدة الشعب وسلامة ترابه[4].

لقد بدا واضحا أن قادة الخارج اكتشفوا- رغما أن مقررات الصومام أكدت على قوة الجماهير التي لا تغور في الرمال قوة جبارة هي قوة الجماهير التي لا يمكن قهرها وهي عنصر استراتيجي بالنسبة للثورة في مواجهتها مع العدو

9-إرسال الإطارات الى الداخل:

1-أنظر رسالة الحكومة المؤقتة الى مجلس الولاية الأولى مارس 1961، بالملحق رقم:10، مصطفى مراردة، ص252

2-إن هذه التخوفات هي التي ستستغلها هيئة الأركان العامة لاحقا وتوظفها في صراعها ضد الحكومة المؤقتة وتروج لها في صفوف جيش الحدود، وتعارض من خلالها المصادقة على نصوص اتفاقية ايفيان خلال الدورة ما قبل الأخير المجلس الوطني للثورة. أنظر: م.و.للأرشيف،م.م.و.ث.ج.1962/27/22،علبة رقم11،ملف رقم04

3 م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج:رسالة ح.م.ج.ج. إلى الولايات 1961/06/12,علبة مصورة رقم:C043

4 – م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال ,المصدر السابق ع.م:C039.

لم يكن الشغل الشاغل للولايات هو عملية إمدادها بالسلاح والتموين [1] فقط أو ربط العلاقات مع القيادة في الخارج ,بل إن مشكل الإطارات الذي ظلت تعاني منه سواء وحدات جيش ت.و.–من تقنيين متخصصين في البث الإذاعي ,الأسلحة وأطباء –أو خلايا جبهة.ت.و من محافظين سياسيين ,كل ذلك لم يزد إلا في تعقيد الأوضاع بالداخل وإضعاف فاعلية الثورة وهو ما تفطنت له قيادة الثورة بالخارج لكنها إلى غاية أوت 1961 لم تستطع أن تلبي مطلب الولايات بخصوص قضية الإطارات ,بل كل ما في الأمر هي أنها دعتها إلى ضرورة تسخير كل إمكانياتها لأجل الاستفادة من جميع الطاقات .

ويبدو أن هذا المشكل بالنسبة للولايات اعتبر كباقي المشاكل التي ظلت تعاني منها مع استمرار سياسة تطويق الثورة ليس فحسب من طرف سلطات الإدارة الاستعمارية بل حتى من طرف الجارتين، ذلك أن قضية الإطارات لم تكن بالأمر الهين لقيادة الثورة أن تلبي حاجة الولايات مع الرفض التام للجارتين لجلب تقنيين سوفيات وصينيين وضعوا تحت تصرف الثورة، لكن تونس والمغرب رفضتا هذا المقترح خوفا من سياسة التدويل العسكري للصراع الجزائري الفرنسي[2].

الخاتمة:

وعليه فانه إلى غاية افريل 1961، تاريخ الإعلان الشبه الرسمي عن انطلاق مفاوضات ايفيان الأولى المقرر عقدها في ماي1961،سعت الحكومة المؤقتة لتدارك الوضع بالداخل وتسجيل حضورها الفعلي ميدانيا عن طريق تسخير كل جهودها بإرسال التعليمات إلى الولايات بالداخل تعليمات كانت تخص طريقة التعامل مع عروض ديغول لإحلال السلام سواء ما تعلق بعرض حق تقرير المصير ثم ما تلاه إجرائيا من انتخابات 11/جانفي 1961، حول استفتاء تقرير المصير، وعروض من قبل الخاصة بسلم الشجعان مرورا بالعروض الاقتصادية ممثلة في مشروع قسنطينة...، فضلا عن طريقة التعامل مع المعمرين وكسبهم في معركة المفاوضات بالإضافة إلى المناوئين للثورة ،كما كرس الحكومة المؤقتة حضورها بتعزيز إعادة ربط اتصالاتها مع قيادة الثورة بدعمها بشكة اتصالات حديثة عن طريق مساهمة وزراة التسليح والاتصالات العامة شبكات بث إذاعي ساهمت في إعادة ربط الاتصالات مع قيادة الثورة بالجبهتين الشرقية والغربية،يضاف إلى ذلك توجيه دور المحافظ السياسي في المجالس الولائية تحضير للاستفتاء المزمع

1 –أنظر نص الرسالة التي وجهها مجلس الولاية الرابعة إلى هيئة الأركان العامة، في المصدر السابق

2– حول قضية التدويل أنظر تقرير بن طوبال السابق الذكر .

إجراؤه حول حق تقري المصير بعد انتهاء المفاوضات،لكن حضور الحكومة المؤقتة ظل مقتصر على هاته القضايا لإعادة ربط الاتصالات مع القادة الميدانيين بالداخل دون إمدادها بالسلاح وهي المسألة التي ظلت تشكل حجر الزاويا بين قادة الثورة بالخارج والداخل والتي لن تحل ثناياه إلا بأزمة صيف 1962.